وسط استمرار محفزات النمو

تحسن أداء اقتصاد أبوظبي في 2013 بدعم العقارات والسياحة والتجارة

تحسن الأداء الاقتصادي لإمارة أبوظبي خلال عام 2013، مدعوما بتطور ونمو القطاعات العقارية والسياحية والتجارية بشكل خاص وسط التوقعات حول استمرار محفزات النمو المدعومة من متخذي القرار في حكومة إمارة أبوظبي.

وأكدت نتائج مؤشر دورة الأعمال لإمارة أبوظبي للعام 2013 الصادر عن إدارة الدراسات بدائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي، أن جميع المؤشرات القطاعية أظهرت أداء قويا لاقتصاد إمارة أبوظبي خلال عام 2013، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام، وأشاد الأفراد والمستهلكون ورجال الأعمال والصناعيون، بالتحسن الملحوظ في وتيرة الأداء الاقتصادي للإمارة.

وبينت النتائج التحسن الكبير في القطاع العقاري وانتعاش حركة الطلب على الوحدات العقارية بشكل جيد، كما شمل التحسن النشاط التجاري حيث شهد النصف الثاني من العام، ارتفاعا في الطلب على مختلف السلع الاستهلاكية قصيرة وطويلة الأجل على حد سواء.

وانتعش القطاع السياحي خلال الفترة نفسها، خاصة خلال شهر ديسمبر وشهدت حركة الرخص التجارية انتعاشا هي الأخرى، خاصة الرخص التجارية والمهنية، وارتفع عدد الرخص التجارية الجديدة خلال عام 2013 مقارنة مع عام 2012.

وتحسن أداء مجتمع الأعمال بشكل عام نتيجة للإعلان عن ضخ استثمارات حكومية جديدة، خاصة في مجال البنية التحتية واستكمال المشروعات التي كانت موقفة خلال الأعوام السابقة في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

وفي قراءة سريعة لأهم التطورات الاقتصادية، واصل القطاع العقاري في إمارة أبوظبي أداءه الجيد خلال عام 2013، حيث شهد القطاع العقاري انتعاشا في حركة البيع والشراء، فقد ارتفعت أسعار بيع العقارات في العديد من المناطق في أبوظبي بنسب تراوحت بين «14 في المئة و26 في المئة»، مقارنة بعام 2012، مدفوعة بالنمو الإيجابي الذي شهده القطاع في الإمارة منذ بداية العام والتحسن الملحوظ في أسعار الإيجارات بإمارة دبي، وفقا لتقرير أستيكو حول أداء القطاع العقاري في أبوظبي للربع الثالث من عام 2013.

أبراج في جزيرة الريم

قطاع السياحة

وعلى مستوى قطاع السياحة وبحسب البيانات الصادرة بهيئة أبوظبي للسياحة، فقد تحسن أداء القطاع خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، وسجلت المنشآت الفندقية في إمارة أبوظبي نتائج قياسية خلال النصف الثاني من العام.

وخلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2013، ومقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، بلغ إجمالي عدد النزلاء بالفنادق نحو 2.27 مليون نزيل بارتفاع قدره 16 في المئة، في حين ارتفع عدد الليالي الفندقية بنسبة 26 في المئة لتصل إلى نحو 7 ملايين ليلة فندقية، وارتفع عدد غرف الليت بمعدل 21 في المئة لتصل إلى نحو 5 ملايين غرفة، وارتفع متوسط معدل الإقامة إلى نحو 3.12 يوم وبمعدل ارتفاع بلغ نحو 9 في المئة.

ويعزى هذا التحسن إلى ازدياد أعمال قطاع الاجتماعات والمعارض والمؤتمرات، والعديد من البرامج السياحية التي سعت إلى استضافة 2.5 مليون نزيل فندقي بنهاية عام 2013.

وبمقارنة الفترة من يناير إلى سبتمبر 2013 مع العشرة نفسها من عام 2012، فقد ارتفعت إيرادات المؤسسات الفندقية بواقع 19 في المئة حيث بلغت نحو 4.3 مليار درهم، كما ارتفعت إيرادات الغرف وإيرادات المأكولات والمشروبات بواقع 22 في المئة و18 في المئة على الترتيب وعلى مستوى معدل الإشغال الفندقي فقد ارتفع بواقع «9 في المئة» ليبلغ نحو «69 في المئة» مقارنة مع نحو «64 في المئة» خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2012.

وفيما يتعلق بسوق المال، فقد ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية مع نهاية شهر ديسمبر 2013، لينهي تعاملات السوق عند «4290.30» نقطة وبحسب النتائج المعلنة فقد حققت الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية أرباحا خلال عام 2013.

وتؤكد جميع التقارير الصادرة أن البنوك المحلية استطاعت أن تتجاوز الأوضاع العالمية والإقليمية الصعبة وتغلبها على تداعيات الأزمة المالية العالمية لتصبح أكبر قطاع مصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

قطاع الصناعة

وبحسب البيانات الصادرة من مركز الإحصاء - أبوظبي، فقد شهد القطاع الصناعي في أبوظبي دخول 94 منشأة صناعية جديدة بعد إنجاز أعمالها الإنشائية خلال النصف الأول من عام 2013، وأشارت الإحصاءات إلى أن مدينة أبوظبي استحوذت على النسبة الأكبر من تلك المشروعات والتي شهدت دخول 67 منشأة صناعية جديدة خلال فترة النصف الأول من عام 2013، بينما شهدت مدينة العين دخول 18 منشأة صناعية أنجزت أعمالها خلال الفترة نفسها، فيما شهد القطاع الصناعي في المنطقة الغربية دخول 9 منشآت إنتاجية جديدة فقط.

وبالنسبة لقطاع التجارة، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية عبر حدود أبوظبي في شهر سبتمبر 2013 نحو 10.537 مليون درهم، بينما بلغت قيمة الواردات نحو 8.206 مليون درهم وبلغت الصادرات غير النفطية 1.089 مليون درهم فيما بلغت نسبة الارتفاع في قيمة التجارة الخارجية لشهر سبتمبر 2013 مقارنة بشهر أغسطس 2013 نحو 7.2 في المئة، وفيما يتعلق بالمؤشر الفرعي الربعي الخاص بالرخص الصادرة للأعضاء الجدد بمركز أبوظبي للأعمال التابع لدائرة التنمية الاقتصادية، فقد أظهر ارتفاعا في عدد الرخص الجديدة خلال عام 2013 مقارنة مع عام 2012 بنسبة 12.6 في المئة، حيث بلغت عدد الرخص الجديدة في 2013 ما يعادل 8.657 رخصة مقارنة ب 7.689 رخصة في 2012.

وأظهر المؤشر ارتفاعا في معدلات التغير الربعية في عام 2013، خاصة خلال الربع الأخير من العام حيث ارتفع معدل التغير في الربع الرابع من عام 2013 بالنسبة إلى الربع الثالث من العام نفسه، مقارنة لمعدل التغير في الربع الثالث من عام 2013 بالنسبة إلى الربع الثاني من العام نفسه حيث سجل نحو «14.3 في المئة» ونحو «4.1- في المئة» على الترتيب.

الرخص التجارية

وتشير الإحصاءات الصادرة أن أكثر الأنشطة الاقتصادية إصدارا للرخص هما الأنشطة التجارية والحرفية، واستحوذت مدينة أبوظبي على النسبة الأكبر من الرخص الجديدة بواقع 4.958 رخصة خلال عام 2013 مقارنة بنحو 5.348 رخصة بمعدل انخفاض بلغ نحو 7.3 في المئة، تلتها مدينة العين والتي بلغت فيها عدد الرخص الجديدة 1.865 رخصة خلال عام 2013 مقارنة بنحو 1.626 رخصة خلال عام 2012 وبنسبة ارتفاع بلغت 14.7 في المئة، وانخفضت عدد الرخص الجديدة بالمنطقة الغربية بنسبة 9.9 في المئة خلال الفترة نفسها.

ويعزى هذا الانتعاش في حركة إصدار الرخص الجديدة خلال تلك الفترة إلى ارتفاع تفاؤل المستثمرين ورجال الأعمال إزاء سياسات الإنفاق التوسعية التي أعلنت عنها حكومة إمارة أبوظبي مع نهاية عام 2012 وبداية عام 2013، والتحسن في وتيرة أداء اقتصاد الإمارة خلال النصف الأول من عام 2013 بالإضافة إلى السياسات والإجراءات الحكومية المتخذة والتي تهدف إلى تحسين بيئة العمل وتشجيع الاستثمار والتي منها إعفاء الشركات من رسوم النفايات عن السنة الأولى لبدء النشاط، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من أجل تطوير الإجراءات والنظم المعمول بها، بهدف تيسير الخدمات وتبسيط الإجراءات اللازمة لمزاولة النشاط بشكل عام.

«منازل» توزع أرباحا نقدية 7 في المائة عن 2013

أقرت الجمعية العمومية السنوية لشركة منازل العقارية اعتماد توزيع أرباح نقدية 7 في المائة عن عام 2013.

وصرح محمد مهنا القبيسي رئيس مجلس إدارة الشركة بأنه سيتم الإعلان عن مشاريع عقارية جديدة خلال هذا العام بأسعار تناسب الفئة المتوسطة بمفهوم جديد مكمل لنفس أفكار المشاريع السابقة التي أثبتت نجاحها في الأسواق المحلية.

وأوضح أنه سيتم طرح خطة استثمارية خمسية للشركة للمرحلة المقبلة والتي ستكون من استثمارات في قطاعات متنوعة بالإضافة إلى القطاع العقاري مما سيكون له عوائد كبيرة لمساهمي الشركة خلال المرحلة القادمة.

«البورصة العمانية» تبدأ العمل بالعينة الجديدة لمؤشر السوق المتوافق مع الشريعة الاسلامية

البورصة العمانية

بدأ أمس بسوق مسقط للأوراق المالية العمل بالعينة الجديدة لمؤشر سوق مسقط المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وتشمل عينة المؤشر الجديد شركات «الأنوار» لبلاط السيراميك و«الجزيرة» للخدمات وبنك «العز الإسلامي» وبنك «نزوى» وصناعة مواد البناء و«ظفار» للمرطبات ودواجن «ظفار» و«الخليج» الدولية للكيماويات «الخليجية» لمنتجات القطر وزجاج مجان ومسقط للغازات ومصانع مسقط للخيوط والوطنية لصناعة البسكويت والفورس والكروم العمانية وعمان كلورين.

كما تشمل شركات اسمنت عمان والأسماك العمانية والمطاحن العمانية والنقل العمانية وعمان للمرطبات وحلويات عمان وعمانتل ونسيج عمان القابضة ومؤسسة خدمات الموانئ وريسوت للأسمنت وشل العمانية للتسويق والصفاء للأغذية وفولتامب للطاقة والباطنة للتنمية والاستثمار.

وأكد المراقبون أن المؤشرات الإسلامية التي تعمل عليها الأسواق المالية ستساهم في جذب شريحة جديدة من المستثمرين باعتبارها تلامس تطلعاتهم ولكونهم يفضلون وجود مرجعية موثوقة لتحديد الاستثمارات التي تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية الامر الذي سيساهم في تطوير ونمو قطاع سوق المال الاسلامي من خلال ما يوفره من خيارات استثمارية غير تقليدية

سوق الإمارات تمنح «أبوظبي الوطني» أول ترخيص لمزاولة نشاط صانع السوق بالدولة

أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع أول ترخيص لمزاولة نشاط صانع السوق في الدولة لبنك أبوظبي الوطني وذلك بعد استيفائه كل شروط ومتطلبات الترخيص.

ويأتي هذا الترخيص متزامنا مع الانتعاش والنمو الذي تشهده الأسواق المالية بالدولة واقتراب موعد إنضمامها الفعلي لمؤشرات مؤسسة «مورجان ستانلي» للأسواق الناشئة الأمر الذي يعزز من درجة الاستثمار المؤسسي في الأسواق المحلية ويزيد من عمقها وتوازنها.

ومن المتوقع أن يبدأ بنك أبوظبي الوطني مزاولة النشاط خلال الربع الثالث من العام الحالي بعد استكماله لبعض المتطلبات الفنية بالتنسيق مع الأسواق المالية.

تجدر الإشارة إلى أن قرار مجلس إدارة الهيئة بشأن نظام صانع السوق كان قد صدر في أغسطس 2012 بعد دراسة متعمقة لمختلف أبعاد النظام والتحديد الدقيق لدور الأطراف المختلفة فيه وأن عملية إعداد وإصدار نظام صانع السوق تمت من خلال عدة مراحل وفق أفضل الممارسات العالمية.

فرع أبوظبي الوطني

جدير بالذكر أن أهمية وجود صانع سوق مرخص تكمن في قدرته على جعل الأسواق المالية تحتفظ دائما بحالة من التوازن بين العرض والطلب وانحسار الفجوة بين سعري البيع والشراء سعيا الى تحقيق أهم وظائف الأسواق المتمثلة في القدرة على تسييل الأوراق المالية بسرعة وسهولة وإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب للحد من تقلبات الأسعار صعودا أو هبوطا وصولا إلى السعر العادل.

معدلات البطالة لا تزال مرتفعة

الثقة تعود إلى المستثمرين في الأردن والمغرب وتونس

أظهرت نتائج برامج يدعمها صندوق النقد الدولي، عودة «ثقة المستثمرين إلى الأردن والمغرب وتونس»، وفق تقرير لـ مجموعة بنك قطر الوطني. كما نجحت سياسات التقويم التي وضعت للتنفيذ في الدول الثلاث في خفض فاتورة الدعم، واستقطاب موارد مالية، ووقف التزيف في احتياطات النقد الأجنبي.

وعلى رغم اعتبار النتائج تطوراً إيجابياً، رأى التقرير «حاجة إلى مزيد من العمل للحد من الإنفاق غير الرشيد على الدعم وتعزيز النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة المرتفعة السائدة ليس فقط في هذه البلدان الثلاثة، بل أيضاً في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». ولاحظ أن الاقتصادات الثلاثة «لا تزال تواجه تحديات أخرى، على رغم استقرار بيئة الاقتصاد الكلي واستعادة ثقة السوق اللذين ساعدا على تفادي حدوث أزمة جالياً». إذ أعلن أن «النمو لا يزال بطيئاً، متوقعاً أن «يسجل في الأردن والمغرب وتونس نسبة تتراوح بين 3 و4 في المئة هذه السنة». ولفت أيضاً إلى معدلات البطالة التي «لا تزال مرتفعة»، مرجحاً أن تصل إلى 12.5 في المئة في الأردن، و9.1 في المئة في المغرب، و16 في المئة في تونس خلال العام الحالي». وأشارت مجموعة بنك قطر الوطني، إلى أن صندوق النقد «نجح في السنوات الأخيرة في استعادة الثقة في دول كثيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، متعهداً منذ عام 2011 تخصيص حوالى 10 بلايين دولار كدعم مالي للأردن والمغرب وتونس، بهدف تنفيذ برامج التقويم الاقتصادي في هذه البلدان واستعادة ثقة المستثمرين بها. وواجهت اقتصادات هذه الدول «ثلاث مشاكل مشتركة هي تكاليف الدعم الضخمة وعدم الاستقرار الإقليمي والظروف الاقتصادية العالمية غير المؤاتية». لكن التقرير رصد «نجاح برامج التقويم الاقتصادي في معالجة الاختلالات الاقتصادية المحلية والخارجية في الدول الثلاث، على رغم الحاجة إلى مزيد من العمل للحد من التبذير في الإنفاق، وتنشيط النمو وخفض معدلات البطالة».

مبنى صندوق النقد الدولي

وأعلن أن كلاً من الدول الثلاث «سجل إنفاقاً هيكلياً ضخماً على دعم أسعار الغذاء والوقود عام 2011 تتراوح بين 4 في المئة من الناتج في تونس، إلى 6 في المئة من الناتج في الأردن والمغرب». وتطرق التقرير إلى «موجة الاضطرابات السياسية التي اجتاحت المنطقة منذ عام 2011. ففي حالة الأردن أدت هذه الأوضاع إلى توقف إمدادات الغاز من مصر وتعطل القنوات التجارية، وتدفق أعداد ضخمة من اللاجئين السوريين. بينما أفضى عدم الاستقرار السياسي إلى إبطاء النشاط الاقتصادي في تونس وإلى رفع سقف المطالب الشعبية في الدول الثلاث، ما قاد إلى مزيد من الضغوط على المالية العامة في هذه البلدان».

وكان لأزمة منطقة اليورو «الشريك التجاري الأكبر لكل من تونس والمغرب» وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية العالمية، تأثير في هذه الدول الثلاث المستوردة النفط.

وتمحورت البرامج المدعومة من صندوق النقد في الأردن والمغرب وتونس لمعالجة الصدمات السلبية، حول ثلاثة مرتكزات مشتركة، لفت التقرير إلى أنها تتمثل في «إصلاح الدعم واستقطاب مزيد من الأموال من الخارج، وإرساء سياسات نقدية مناسبة». وأكد الحاجة إلى «برنامج جيد التخطيط لخفض فاتورة الدعم الضخمة من دون تحطيم شبكات الأمان الاجتماعي، ويجب أن يشتمل ذلك على إلغاء دعم الأسعار، لأن أكبر المستفيدين منه هو الشرائح الأعلى دخلاً». ولأن ذلك سيؤثر حتماً في الفقراء مع ارتفاع تكاليف العيش بسبب ازدياد أسعار المواد الغذائية والطاقة المحلية، شدد على ضرورة أن «يتضمن الإصلاح أيضاً حماية الشرائح الأقل دخلاً من خلال برامج تحويلات نقدية مستهدفة أو نظم دعم أكثر تركيزاً».

بعد عقود من النمو المتواصل

«الكويتية - الصينية»: حكومة الصين تسعى لهبوط اقتصادي سلس

قال تقرير شركة الكويتية الصينية للاستثمار أظهرت البيانات الصينية الأخيرة أن الاقتصاد الصيني، وهو ثاني أكبر اقتصاد بالعالم، يواصل التراجع. في الربع الأول من عام 2014 تراجع الناتج المحلي الإجمالي الصيني الحقيقي من 7.7 في المئة على أساس سنوي في الربع السابق إلى 7.4 في المئة على أساس سنوي. وكان هذا التباطؤ متوقعا بشكل كبير بين المحللين بسبب المؤشرات الاقتصادية الشهرية الضعيفة في بداية العام، على الرغم من أن التوقعات بوصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.3 في المئة على أساس سنوي كانت متشائمة للغاية.

وتابع كان الاستهلاك الشخصي مرناً في العام الماضي على الرغم من حملة الحكومة على الفساد، وهو ما أضر الإنفاق على سلع الرفاهية. في عام 2013، نمت مبيعات التجزئة بانتظام من 12.3 في المئة على أساس سنوي في بداية العام إلى 13.6 في المئة في ديسمبر. ومع ذلك، فقد كانت بيانات مبيعات التجزئة في عام 2014 ضعيفة، ويمكن أن تشير إلى انعكاس محتمل في التوجه. وفي شهر مارس، نمت مبيعات التجزئة بمعدل 12.1 في المئة، وهو أقل من متوسط العام الماضي ولكن الزيادة لا تزال أعلى من معدل 11.8 في المئة المسجل في أول شهرين من العام.

وبين التقرير يؤثر التباطؤ في الاستهلاك الشخصي بشكل مباشر على القطاع الصناعي. وظهرت بعض العلامات بالفعل، حيث تباطأ النمو في إنتاج السيارات إلى 7.3 في المئة على أساس سنوي في مارس من 12.5 في المئة في الفترة من يناير إلى فبراير. وبدأ التباطؤ في القطاع الصناعي في منتصف عام 2013، عندما بلغ نمو الإنتاج الصناعي ذروته عند في المئة10.4 على أساس سنوي. ثم واصل انخفاضه النسبي منذ أن بلغ نموه 8.6 في المئة في فبراير على أساس سنوي، ليرتفع قليلاً في مارس إلى 8.8 في المئة. وقد يستمر هذا النمو البسيط، كما يبين الانتعاش في إنتاج الأسمنت، من 2.4 في المئة على أساس سنوي في الفترة من يناير إلى فبراير، ليصل إلى 5.9 في المئة في مارس، كما نما قطاع الطاقة من 5.5 في المئة إلى 6.2 في المئة.

وأوضح إلا أن المؤشر الحقيقي لنمو الاقتصاد الصيني هو استثمارات الأصول الثابتة. فخلال العقد الماضي كانت الاستثمارات، وهي المكوّن الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي، مصدراً أساسياً للنمو. وبينما دعمت هذه الاستثمارات المستوى العالي للنمو الاقتصادي، فإنه أيضاً مكّن القطاعات الرئيسية من استغلال الطاقة الفائضة فيها وزيادة المخاطر المالية. وشهد العام الماضي بعض التباطؤ، حيث بلغ النمو أكثر من 21 في المئة في بداية عام 2013 بينما بلغ هذا الشهر 17.6 في المئة على أساس سنوي، وهو أقل معدل نمو لاستثمارات الأصول الثابتة منذ أكثر من عقد. وفي مارس قاد تراجع قطاع البناء التباطؤ الاقتصادي، حيث تراجع قطاع البناء من 19.3 في المئة إلى 16.8 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. وبينت الاستثمارات الصناعية، والتي تشكل حوالى 35 في المئة من إجمالي الاستثمارات وترتبط في معظمها بالصادرات، مرونتها حيث نمت بما يقارب 15 في المئة. إلا أن الاستثمار في قطاع البنية التحتية والذي يشكل حوالي 20 في المئة من إجمالي الاستثمارات، نمت من 17.7 في المئة إلى 19.2 في المئة. وهذه هي الأداة المفضلة من قبل الحكومة لتحفيز النمو، وكانت مستخدمة على نطاق واسع في عام 2012 في أعقاب تباطؤ الطلب العالمي، ولكن منذ منتصف عام 2013، ونمو الاستثمار في قطاع البنية التحتية يتراجع، ليفاقم الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الناتج المحلي الإجمالي للصين